الأنباء
الاثنين 27 يونيو 2016

الغانم يهنئ نظيريه في جمهورية مدغشقر بالعيد الوطني

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية مدغشقر خوان ماكس باكوتومامونيي ورئيس مجلس الشيوخ هونوري راكوتومانانا وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

من خلال هيئة الاستثمار والبنك المركزي

الطريجي يطالب بطمأنة المواطنين على وضع ممتلكاتهم في لندن

دعا النائب عبدالله الطريجي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح إلى الإيعاز للقطاعات التابعة له لاسيما الهيئة العامة للاستثمار والبنك المركزي لإصدار بيانات تطمئن المواطنين على الجدية في متابعة ارتدادات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي على ممتلكاتهم واستثماراتهم وودائعهم في المملكة المتحدة.

وأضاف الطريجي في تصريح صحافي أن ما نسمعه ونقرؤه من ذوي الاختصاص العرب والعالميين حول تداعيات هذا «الخروج» تضع المواطنين في قلق على مدخراتهم، وعلى ودائع الهيئة من دون أن نستمع إلى بيان رسمي من الجهات المختصة، وأخص هنا هيئة الاستثمار والبنك المركزي، متسائلا متى يستفيق مسؤولا هاتين الجهتين؟ وهل بدر السعد ومحمد الهاشل صائمان عن الكلام أيضا في هذا الشهر الفضيل؟

عبدالله الطريجي

وقال الطريجي: إما ان هذين المسؤولين لا يعرفان ما يقولانه في مثل هذا الحدث العالمي الخطير، أو أنهما يعتقدان أن مثل هذا الحدث غير المسبوق لا يستحق جرعة اطمئنان حكومية تجاه المواطنين، مؤكدا ان استمرار صمتهما لم يكن الغاية التي من أجلها تم تعيينهما في هذين المنصبين، وهما بذلك لا يستحقان البقاء، وأن عليهما إفساح المجال لغيرهما لقيادة هاتين المؤسستين الكبيرتين.

وأضاف: «هناك من يؤكد ان بريطانيا لن تخرج فورا من الاتحاد الأوروبي لكن هذا ليس سببا على الإطلاق لعدم اضطلاع مدير الهيئة ومحافظ المركزي بمسؤولياتهما لتحاشي أي تأثير مباشر أو غير مباشر على الكويت بعد تنفيذ نتيجة الاستفتاء البريطاني».

وجه له سؤالا برلمانيا وطالبه بمعالجة الأمر بسرعة

التميمي لوزير المواصلات: 2000 موظف لم يتقاضوا حقوقهم وبدلاتهم منذ 7 أشهر

نبه مراقب مجلس الأمة النائب عبدالله التميمي، وزير المواصلات ووزير الدولة للشؤون البلدية عيسى الكندري لما يجري في وزارته من تجاوزات غير مقبولة ضد الكفاءات الوطنية في المواصلات، لاسيما القطاعات الفنية والمتخصصة من فنيين ومهندسين. وقال إن ما يقارب الالفين من موظفي الوزارة يواجهون مصاعب كبيرة في الحصول على بدلاتهم المقررة بالقانون نظير أدائهم لعملهم، ولم تصرف لهم تلك البدلات بشكل نهائي منذ ديسمبر من العام الماضي، رغم انها ممنوحة لهم وفقا لشهاداتهم العلمية ووظائفهم الفنية وليست هبات يتفضل بها المسؤولون عليهم. وأضاف التميمي مخاطبا الوزير الكندري إذا كنت لا تعلم بما يجري مع ابناء الوزارة فهذه مصيبة وإذا كنت تدري فالمصيبة أعظم، مشددا عليك الاسراع بفتح هذا الملف وإنصاف أبناء الكويت في «المواصلات» التي تعتبر من أسوأ وزارات الدولة في الحوافز الوظيفية والمالية وتعتبر من أكثر الجهات الطاردة للموظفين. وأشار الى أن تلك البدلات الفنية ليست هدية حتى تصرف بمزاجية القائمين عليها، بل حق مكتسب أقرته قوانين الدولة، لافتا الى أن بدل المناطق النائية بات هو الآخر في مهب الريح ولم يعد أحدا من الموظفين يحصل عليه منذ أمد طويل. وتابع التميمي: ألا يكفي أن هذه الكفاءات الكويتية تقوم بأداء مهامها الوظيفية في مواقع الوزارة المختلفة دون وسيلة نقل، ويستخدمون سياراتهم الخاصة وهواتفهم المحمولة ويقضون الساعات في التنقل وإصلاح الاعطال، وفوق ذلك يتم وقف بدلاتهم المستحقة.

عبدالله التميمي

ما البدلات التي يجب أن يتقاضاها الموظفون في المناطق النائية؟

وطالب وزير المواصلات بإصلاح الاوضاع في وزارته في أسرع وقت، فقد أصبحت الواسطات والمحسوبيات تلعب فيها دورا كبيرا حتى في الترقيات والعلاوات، معلنا في الوقت ذاته عن توجيه سؤال برلماني للوزير الكندري حول القصور الكبير في منح الموظفين حقوقهم المالية والوظيفية.

وجاء نص السؤال بما يلي:

نمى الى علمنا أن الشؤون القانونية والمالية في تلك الوزارة تتخبط في منح الموظفين من فنيين ومهندسين بمختلف قطاعات المواصلات علاوتهم الفنية التي نص عليها القانون، وأن الجهات القائمة على ذلك قامت منذ فترة بإعطاء بعض الموظفين تلك العلاوات ثم أخرتها وعادت وقطعتها عنهم بحجج واهية، ثم قطعتها منذ سبعة أشهر عن أغلب الموظفين.

1- ماعدد الادارات الهندسية والفنية في وزارة المواصلات التي يتم صرف بدلات على العمل فيها للموظفين؟

2- ماعدد المهندسين والفنيين في تلك الإدارات؟ وماهي بدلاتهم المنصوص عليها بالقانون ويجب أن يحصلو عليها وفقا لتخصصاتهم الفنية؟

3- ما حجم ميزانية البدلات الفنية في وزارة المواصلات؟ وهل تم صرفها للمستحقين؟ ومتى تم القيام بذلك.؟

يرجى تزويدنا بالاثباتات الدالة على صرف البدلات وسندات الصرف للموظفين والآليات المتبعة في ذلك.

4- ماهي البدلات التي يجب أن يتقاضاها الموظفون في المناطق النائية؟ ومتى تم صرف آخر بدلات لهذا المجال؟ ولماذا تم إيقافها؟

5- يشاع في أروقة المواصلات أن وقف هذه البدلات جاء بسبب وجود عجز بقيمة 4 ملايين دينار في ميزانية الوزارة وان القائمين على ذلك يعالجون العجز عبر تأخير ووقف صرف البدلات للمهندسين والفنيين حتى تنتهي الميزانية ويسقط حقهم في الحصول عليها... فما حقيقة ذلك؟

6- ماهي مبررات المواصلات بوقف صرف تلك البدلات منذ سبعة أشهر؟ ولماذا لم تتم معالجة تلك الأسباب والمبررات؟

يرجى تزويدنا بكشوف الموظفين الذين لم يتقاضوا بدلاتهم منذ عام 2015 من مختلف الادارات؟

هنأ العراق على انتصارات الفلوجة

الدويسان: «الإعلام» أبلغت النيابة بشأن الصحيفة المخالفة للقانون

هنأ النائب فيصل الدويسان الشعب العراقي الشقيق على انتصاره على عصابات الإرهاب في الفلوجة، قائلا «إنما هي في الواقع انتصار للشرفاء في كل العالم فهو انتصار الحضارة والبراءة والخير على التخلف والحقد والشر»، مرددا «وسيبقى العراق الموحد وشعبه بكل مكوناته شامخا تستريح الغيوم على كتف جباله في الشمال وباسقا ممجدا كالنخل في الجنوب».

وأكد الدويسان في تصريح له بهذه المناسبة، على الدور التاريخي الذي لعبته المرجعية الدينية ممثلة بسماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني، دامت بركاته، في التصدي للمؤامرة الكبرى التي كادت ان تعصف بالعراق وأهله وكذلك دوره في التوجيهات الصادرة عن سماحته لإظهار المبادئ العظيمة في التعامل مع الآخرين.

فيصل الدويسان

وأضاف الدويسان قائلا «لولا هذه اللحمة بين ابناء العراق بكافة أطيافه لما تحقق هذا الانتصار فالعراق الموحد الكبير هو ضمانة للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ومحاولات ضرب استقلاله وزعزعة استقراره هي محاولات لإشاعة الفوضى في كل المنطقة».

ونقل الدويسان مباركة الشعب الكويتي لأشقائهم في العراق على الانتصار الرمضاني الكبير، متمنين لهم القضاء على قوى التخلف والظلام المتمثلة في عصابات داعش، ومتأملين ان يتفرغ العراق للبناء والتنمية.

رد الإعلام

وفي شأن آخر افصح النائب الدويسان عن رد وزير الإعلام على سؤاله بشأن الإجراءات التي اتخذت بحق صحيفة محلية نشرت خبرا بالصفحة الأولى في عددها الصادر يوم السبت 21 مايو 2016، خبر تحت عنوان «حزب الله والحشد العراقي أعدا مخططا لتنفيذ تفجيرات إرهابية في الوقت ذاته الى ارفاق كشف بالقضايا التي حركتها وزارة الإعلام ضد الصحف المحلية لمخالفتها القانون خلال الثلاث أشهر الأخيرة، واتضح ان الصحيفة المقصودة تتصدر عدد القضايا المرفوعة بشأن مخالفة القانون.

ـ فتنوية في رمضان»، نفته وزارة الداخلية ولم تلتزم الصحيفة بنصوص القانون.

وأوضح الدويسان ان وزير الإعلام أكد في معرض رده على السؤال انه تم ابلاغ النيابة ضد الصحيفة بشأن ما نشر، وذلك لمخالفتها نص المادة (17) من القانون رقم 3 لسنة 2006 بشأن المطبوعات والنشر، لافتا

«ثوابت الأمة»: قانون العزل السياسي غير دستوري وتجاوز للأحكام العامة والأعراف

اصدر تجمع ثوابت الامة بيانا جاء فيه:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسولنا الكريم تلقينا في تجمع ثوابت الأمة باستغراب شديد ما قام به مجلس الأمة من إقرار قانون «العزل السياسي» ولا يمنع من وصف القانون بذلك ما حاوله واضعوه من ذر الرماد في العيون، وتلبيس الحق بالباطل من إضافة الطعن في الذات الإلهية والأنبياء إلى جانب الطعن في الذات الأميرية مع تجاهل أمهات المؤمنين والصحابة رضي الله عنهم جميعا.

مما يجعلنا نقطع يقينا بأن إقرار هذا القانون إنما أريد به اقصاء مجموعة من النواب السابقين والناشطين عن المشهد السياسي وتسخير الأدوات السياسية التي يملكها المجلس للعبث بالمقدرات والحقوق السياسية للمواطنين.

فلم يسبق أن جاء مجلس الأمة وتعامل بشخصانية وعدم مسؤولية بمثل ما تعامل به هذا المجلس.

كما أننا لا نشك لحظة في عدم دستورية هذا القانون وتجاوزه لجميع الأحكام العامة والأعراف المستقرة والذي يمثل تعديا مباشرا للحقوق الأصلية للمواطن ممثلة في الترشح والانتخاب.

وهذا التعديل يعد تعديلا جزائيا وليس مدنيا لأنه يقرر عقوبة تبعية متمثلة في الحرمان من الترشح في الانتخابات القادمة حيث وردت كلمة «ادين» بحكم نهائي في جزئية المساس بالذات الإلهية أو الأميرية.

ولم توضع فقرة اعتادتها التشريعات السابقة في ثناياها وهي «مالم يرد له اعتباره مما يجعلها عقوبة أبدية».

كما أن القانون الذي تم تعديله استبعد من حكم عليه بعقوبة جناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة طبقا لقانون الانتخاب والذي وضعت فيه فقرة ما لم يرد إليه اعتباره إلا أن القانون الجديد لم يتضمن ذات العبارة. مما يجعلنا أمام حالة جديدة من العقوبات التي لم يشهدها أي قانون سابق أو من القوانين المقاربة.

كما أن القانون لم ترد به فقرة التطبيق بأثر رجعي وهذا ما يصبغ عليه البطلان وعدم الدستورية وهو ما توافق مع رأي المستشار القانوني لسمو الأمير الأستاذ د. عادل الطبطبائي في مؤلفه «النظام الدستوري في الكويت».

فكان حال هذا المجلس مع قانون العزل السياسي أن الغاية تبرر الوسيلة!

مجموعة الإصلاح والتوافق الوطني: نناشد القيادة السياسية ردّ قانون الانتخابات الجديد

ناشدت مجموعة مبادرة «الإصلاح والتوافق الوطني»، صاحب السمو الأمير رد مشروع القانون المتضمن التعديلات التي أدخلها مجلس الأمة على القانون رقم 35/1962 بشأن الانتخابات العامة.

وأصدرت المجموعة بيانا جاء نصه كالتالي:

مناشدة لصاحب السمو أمير البلاد

في مسيرة الدول أحداث تشكل منعطفات مفصلية تكون لها آثار بعيدة المدى في كيانها وتاريخها وانعكاسات مباشرة وغير مباشرة على اتجاهاتها وتحولاتها، وعند مثل هذه الأحداث يجب أن تعود الدول الحية إلى ركائزها، فتتمسك بدستورها وشرعيتها وتعتصم بعقيدتها وقيمها، فلا تدفعها ضغوط اللحظة إلى البحث عن مخارج خلفية للتعامل مع قضاياها المصيرية.

وبناء على ما تقدم تناشد مجموعة مبادرة «الإصلاح والتوافق الوطني» صاحب السمو أمير البلاد، حفظه الله ورعاه، في هذه الأيام المباركة من شهر رمضان الفضيل، رد مشروع القانون المتضمن التعديلات التي أدخلها مجلس الأمة الموقر على القانون رقم 35/1962 بشأن الانتخابات العامة، والتي تم إقرارها باستعجال ومباغتة أثارا لغطا كبيرا في الساحة المحلية، لانطوائها على حرمان سياسي لفئة من المواطنين عن طريق منعهم من حق الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الأمة كعقوبات تبعية للعقوبات المشددة والمنصوص عليها في القوانين القائمة لمن تمت وتتم إدانتهم بالإساءة للذات الإلهية والنبوية والأميرية.

يا صاحب السمو:

إن مناشدتنا رد هذا القانون تستند على ما جاء في المذكرة التفسيرية لدستور البلاد، من أن «الناس في الكويت قد امتازوا عبر القرون بروح الأسرة التي تربط بينهم كافة حكاما ومحكومين، ومن هنا أتى الحرص على أن يظل رئيس الدولة أبا لأبناء هذا الوطن جميعا»، كما أن مناشدتنا تنطلق من أحد أهداف مبادرتنا الصادرة في التاسع من يونيو 2013 وهو تعزيز الوحدة الوطنية وتحصين التلاحم المجتمعي بالالتقاء الوطني البناء والمستنير، بما يجمع المواطنين على كلمة سواء يثق الجميع أن فيها مصلحتهم وخير وطنهم، وكذلك السعي للقضاء على أسباب الاحتقان السياسي الذي قد يترتب عليه شرخ مجتمعي نتيجة لتطبيق العقوبات التبعية المذكورة في قانون الانتخابات والمشار إليها أعلاه.

يا صاحب السمو:

إن الأمل يحدونا باستجابتكم الكريمة لهذه المناشدة باستخدام صلاحيتكم الدستورية برد هذا القانون والتعديلات التي أدخلها عليه مجلس الأمة الموقر مؤخرا، فهذا هو عهدنا بكم أبا وقائدا للوطن تلتف من حولكم أفئدة أبنائه، وأميرا للأعمال الإنسانية التي شهد له بها العالم أجمع.

مجموعة (مبادرة الإصلاح والتوافق الوطني)

عبدالله المفرج – خالد العيسى الصالح – يوسف النصف – مشاري العنجري – صالح الفضالة – عبدالوهاب الهارون– عبدالله الرومي– سعد طامي – خميس عقاب – عبدالوهاب محمد الوزان – أحمد باقر– د.موضي الحمود – علي الموسى – يوسف الجاسم – د.محمد المقاطع – د.عادل الصبيح – د.حسن جوهر.

التحالف الوطني والتيار التقدمي والحركة الدستورية والمنبر الديموقراطي

قوى سياسية: نرفض بشكل قاطع تعديل قانون الانتخابات لإبعاد شخصيات وتفتيت المشاركة الشعبية

اصدرت التنظيمات والقوى السياسية الكويتية بيانا بشأن الموقف من تعديل المادة الثانية من قانون الانتخابات جاء نصه كالتالي:

تداعت التنظيمات والقوى السياسية الكويتية، بدعوة من المنبر الديموقراطي الكويتي، للاجتماع مساء السبت 25 يونيو 2016 لمناقشة تطورات الأوضاع السياسية على الساحة المحلية بعد قيام مجلس الأمة وبموافقة حكومية كاملة على تعديل المادة الثانية من قانون الانتخابات، ليتم بموجب هذا التعديل سلب أحد الحقوق الدستورية من المواطنين وذلك بمنع من أدين بالمساس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو الذات الأميرية من ممارسة العملية الانتخابية ترشحا وانتخابا.

والقوى السياسية الكويتية المجتمعة تعبر بروح واحدة عن رفضها القاطع للتعديل على قانون الانتخابات الذي يعد تجاوزا جسيما للدستور ولمواثيق حقوق الانسان، ويستهدف تقويض أركان النظام الديموقراطي، وتفتيت المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وإبعاد قوى وشخصيات وأفراد كان لهم رأي واتجاه مناهض للسياسات التي أخذت السلطة بتبنيها، في الوقت الذي لم يعد فيه مقبولا السكوت أمام هذه الهجمة الشرسة المنظمة ضد حقوق المواطنين والمكتسبات الشعبية. إن القوى السياسية الكويتية المجتمعة تؤكد من جديد على موقفها الرافض من تعديل قانون الانتخابات، وتنطلق من دستور 1962 الذي نظم العلاقات بين مختلف السلطات في الكويت، كما أنها تأمل من صاحب السمو الأمير رد ورفض هذا التعديل حفاظا على وحدة البلد والمجتمع.

والقوى التي اصدرت البيان هي: التحالف الوطني الديموقراطي

التيار التقدمي الكويتي

الحركة الدستورية الإسلامية المنبر الديموقراطي الكويتي.